



إن الحل لمشاكل السودان عامة وللحرب الدائرة فيه بين أبنائه خاصة؛ ليس في الهدن التي تطيل أمد الحرب، وإنما في إيقاف هذه الحرب فوراً، والرجوع إلى الله تائبين، وتحكيم الإسلام، وذلك بإعطاء النصرة لحزب التحرير لإقامة صرح الإسلام العظيم الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي تستخدم هذه القوة ضد الأعداء الكافرين بدلاً من تحطيمها خدمة لمشاريع الكافر المستعمر التدميرية في بلادنا.



اقرأ في هذا العدد:

- حكامنا في ظل الديمقراطية مطية للاستعمار ٢...
- إصرار على المصالحات ووعي على أجدية الثورات ٢...
- الرجل والمرأة مساواة أم تمايز؟ ٣...
- الاستنصار بالأمة حق لأهل فلسطين ونصرتهم فرض ٤...
- الإسلام سيبقى صامداً مهما تأمروا عليه ٤...



العدد: ٤٤٥ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

الرائد الذي لا يكذب أهله

الأربعاء ١١ من ذي القعدة ١٤٤٤ هـ الموافق ٣١ أيار/مايو ٢٠٢٣ م

دولة الخلافة دولة متميزة

أولاً: الخلافة هي الدولة الوحيدة التي تطبق الشريعة الإسلامية، وتوصل الإسلام صافياً نقياً إلى سدة الحكم، بعيداً عن محاولات تطبيق بعض أحكام الإسلام في قوالب الدويلات الوطنية، والتي شكلت تجارب فاشلة، كانت حقيقتها وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم لكنهم عجزوا عن إيصال الإسلام إلى سدة الحكم. ثانياً: الخلافة هي دولة الرعاية، بل هي الدولة الوحيدة على مر التاريخ الإنساني التي ترعى شؤون الرعية بالعدل والإحسان، وتنصر المستضعفين في أرجاء المعمورة، فالخلافة ترعى شؤون رعيته من المسلمين وغير المسلمين بلا من ولا أذى ولا مقابل مادي، يقول رسول الله ﷺ: «فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ». ثالثاً: لأن الخلافة هي الدولة الوحيدة التي تكرم، بأحكام الإسلام، غير المسلمين من رعاياها، فلا يتعرضون لأي نوع من التمييز، ولا يجبرون على الذوبان في مجتمع المسلمين كما يفعل الغرب الكافر الذي بالمسلمين الآن، لذلك ورد في المادة السادسة من مشروع دستور دولة الخلافة: "لا يجوز للدولة أن يكون لديها أي تمييز بين أفراد الرعية في ناحية الحكم أو القضاء أو رعاية الشؤون أو ما شاكل ذلك، بل يجب أن تنظر للجميع نظرة واحدة بغض النظر عن العنصر أو الدين أو اللون أو غير ذلك". رابعاً: الخلافة بتطبيقها للأحكام الشرعية تكرم المرأة، وترتفع بها إلى مستوى العبودية لله، بعيداً عن حضارة الغرب الزائفة، التي ما زالت تبحث عن كيفية إنصاف المرأة، واتخذت من مساواتها بالرجل طريقاً لزيادة شقائها، وهي تحسب أنها تحسن صنفاً. خامساً: الخلافة هي الدولة الوحيدة القادرة عند إقامتها على اقتلاع نفوذ الغرب الكافر من بلاد المسلمين، وإغلاق سفارات الدول الاستعمارية الطامعة في بلادنا، وكنس الوسط السياسي الديمقراطي العلماني المتخابر مع سفارات الأعداء، وإيجاد وسط سياسي على أساس الإسلام. سادساً: الخلافة دولة عالمية بعالمية مبدأ الإسلام العظيم، تعد القوة استجابة لأمر الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِبُونَ عَنْ يَدَيْكُمْ ظُلْمًا لَنَا مِنْ لَدُنْكُمْ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكُمْ نَصِيرًا﴾. ثامناً: الخلافة هي الدولة الأولى في العالم كما كانت من قبل ١٣ قرناً من الزمان، سابعاً: الخلافة هي الدولة الوحيدة القادرة على تغيير الشريعة الدولية، وهدم مؤسساتها الرأسمالية الظالمة التي كانت سبباً في شقاء الإنسانية، فالدولة الإسلامية عندما كانت الدولة الأولى في العالم، جلبت الخير والطمأنينة للإنسانية جمعاء. ثامناً: الخلافة هي الدولة التي يعول المستضعفون في أرجاء المعمورة على نصرتها، لأن نصرة المستضعفين من أحكام الفكرة التي تقوم عليها الدولة: ﴿وَمَا لَكُمْ لَأَنْ تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُمَّلَهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾. تاسعاً: حمل رسالة الإسلام إلى العالم، وإخراج الناس من ظلمات الكفر إلى نور الإسلام، وسوق الناس، ولو بالسلاسل إلى جنة عرضها السماوات والأرض بالحجة والإقناع، وما يرون من عدل الإسلام فيدخلون في دين الله أفواجا. عاشراً: الخلافة هي التي تجمع شعث أمة الإسلام في دولة واحدة، وأمة واحدة، تحت راية واحدة، تعز المسلمين، وتذل الكافرين. هذه عشرة كاملة كل واحدة منها كفييلة بأن تجعل المسلمين يدفعون الغالي والنفيس من أجل إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة اليوم قبل الغد، فكيف لو أن العشرة مجتمعة، وهي غيض من فيض الحياة في طاعة الله، ومعيته ونصره، ثم رضوان من الله أكبر.

إزالة كيان يهود قرار رباني يجب على الأمة الإسلامية تنفيذه

بقلم: الأستاذ خالد سعيد*



لم يكن نشوء كيان يهود طبيعياً كأى دولة في العالم، فقد كان تأسيسه قائماً على الجريمة وسفك الدماء، فقد شكلت عصابات الهاجاناه والأرجون وشيئين النواة الأولى لجيش الكيان، مرتكبة أشنع الجرائم، فقتلت البشر واغتصبت الأرض، وقد حاولت التغطية على ذلك كله بالترويج لكذبة غاية في الإجرام، ساندها في ذلك القوى الاستعمارية بزعماء بريطانيا في ذلك الوقت، تلك الكذبة التي تقول إن فلسطين أرض بلا شعب، وقد جاء إعلان وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور الشهير بوعد بلفور المشؤوم، ليصادق على تلك الكذبة، وليمنح الأرض المباركة لتكون وطناً لشذاذ الأفاق، فكان وعد من لا يملك لمن لا يستحق. والحقيقة أن هذا الاعتداء الأثم من الإنجليز لم يكن ليكون لولا غياب الدولة الإسلامية، إثر هدمها بعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم تركتها بين القوى الاستعمارية وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا، فقد شكلت دولة الخلافة ممثلة بالسلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله حصناً منيعاً ضد أطماع الغرب في بلاد المسلمين، كما قطعت كل السبل التي تؤدي إلى تحقيق أحلام اليهود، وأطماعهم في الأرض المباركة فلسطين، الأمر الذي كان واضحاً وصريحاً في كلمات السلطان عبد الحميد، التي عبر عنها في رسالته إلى هرتزل زعيم الحركة الصهيونية آنذاك، والتي جاء فيها "انصحو هرتزل بالأخذ بخطوات جدية في هذا الموضوع فإني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من أرض فلسطين، فهي

كلمة العدد

نكبة فلسطين أسبابها وتداعياتها وسبيل الخروج منها

بقلم: الشيخ عصام عميرة

في ذكرى ما يسمى بنكبة فلسطين الخامسة والسبعين، لا بد لنا من معرفة معنى النكبة وتعريفها، ومتى بدأت، والأسباب التي أدت إليها، والتداعيات التي حصلت بعدها إلى يومنا هذا، ثم معرفة كيفية النهوض من هذه النكبة والتخلص من آثارها. والنكبة لغة هي مصيبة تلم بالإنسان في أعز ما يملك من مال أو نفس. وقد بدأت نكبة فلسطين قبل أن يأتي يهود إليها وبنشئوا كيانهم فيها، بل بدأت منذ أن قرر الغرب الكافر المسيطر على بلاد المسلمين إنشاء هذا الكيان وذلك في وثيقة تسمى وثيقة كامبل بنرمن، وهو رئيس وزراء بريطانيا، سميت باسمه واعتمدت بعد مداولات ومناقشات بين الدول التي كانت مسيطرة على العالم عام ١٩٠٧ م، وتنص على إنشاء كيان غريب عن أهل المنطقة على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وظيفته أن يقسم بلاد المسلمين وأن يمنع التواصل بين الشام في آسيا ومصر في أفريقيا، ويكون هذا الكيان رأس حربة متقدمة في بلاد المسلمين لمتابعة النشاطات التخريبية التي قررها الغرب ضد المسلمين. وتأتي هذه القرارات ضمن حملة كبيرة من الأعمال المتصافرة الخبيثة، التي أدت إلى هدم الخلافة العثمانية وعاصمتها إسطنبول، كونها تمثل المسلمين، ولها تاريخ طويل في تطبيق الإسلام والحفاظ على الإسلام والمسلمين والفتوحات في أوروبا وغيرها، والتصدي لدويلات الكفر التي كانت قائمة في ذلك الزمان (روسيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا...) وذلك قبل أن تقفز أمريكا على الحلبة الدولية. وقد توجهت هذه الأعمال بقرار هدم دولة الإسلام رسمياً عام ١٩٢٤ م، وكانت فلسطين قد نكبت قبل هذا التاريخ بسبع سنوات، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، حين تمكنت جيوش بريطانيا وفرنسا من هزيمة الدولة العثمانية، ودخل الإنجليز إلى فلسطين عام ١٩١٧ م، حيث سقط المسجد الأقصى تحت الاحتلال البريطاني، وطرد الجنود العثمانيون الذين كانوا يحرسونه، ثم وعد بلفور، ومعهادات سايكس بيكو وسان ريمو وغيرها، وهذا هو أصل نكبة فلسطين. وأعز ما كان يملك المسلمون ليست فلسطين، بل هو نظامهم السياسي ودولتهم دولة الخلافة التي كانت تحافظ على فلسطين وفيها الأقصى، وعلى غيرها من بلاد المسلمين، وهذا ما قاله السلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله حول المحافظة على فلسطين، حيث رفض رفضاً قاطعاً أن يهاجر يهودي واحد إلى أرض فلسطين، بعد أن كانت هناك محاولات من ثيودور هيرتزل والصهاينة مع نهاية القرن التاسع عشر، أن يدخلوا اليهود إلى فلسطين كمهاجرين، وحملوا معهم الملايين: "قولوا لهيرتزل أن يحتفظ بذهبه وملايينه، فإن عمل المبعض في جسدي أهون علي من ذلك، ولكن إذا مرت دولة الخلافة الإسلامية يوماً فإنهم يستطيعون أن يأخذوا فلسطين بالمجان"، وهذا ما حصل!

سلطة دايتون تقتحم مسجداً في الخليل وتعتقل الخطيب وعدداً من المصلين

دون خوف من الله ولا مراعاة لحرمة مساجده اقتحمت عصابات أمن السلطة مسجد الدكتور أسامة الزبير بجانب مستشفى دورا الحكومي في مدينة دورا في الخليل أثناء خطبة الجمعة الماضية، بعد إهمال الأوقاف له لأكثر من سنتين وعدم توظيف إمام أو قيم عليه، لتبش بالخطيب والمتطوع، فاعتقلت الخطيب، أوس أبو عرقوب، بعد أن اعتدت عليه على منبر رسول الله، واعتدت على المدرس الدكتور علاء عمرو وتسببت بإغمائه ونقله للمستشفى (علماً أنه فور وصوله للبيت بعد خروجه من المستشفى اقتحمت الأجهزة الأمنية بيته واعتدت عليه وعلى أمه ما تسبب بسقوطها من علو واعتقلته هو وأخاه)، واعتدت على آخرين من شباب حزب التحرير وغيرهم من المصلين بالهراوات واعتقلتهم. تأتي هذه الخطوة الوقحة بعد ما قامت به هذه الأجهزة قبل أيام من مصادرة لسيارة أحد شباب حزب التحرير في دورا واعتقال والده وأخيه على إثر توزيع نشرة تحذر الناس من خطر قانون الضمان الاجتماعي. إن السلطة لم تكف بالتفريط بالأرض والمقدسات، ولم تكف بالعمل للنيل من أعراض أهل فلسطين، ولم تكف بسلب أموالهم وإرهاقهم بالمكوس والضرائب وسن القوانين التي تستهدف العفة والأسرة، لم تكف بكل ذلك وغيره بل باتت تنوب عن المحتل في ملاحقة الشرفاء وتكميم أفواههم، وملاحقة وقمع كل من يقف في وجهها وينكر منكراتها! إن تصرفات السلطة هذه تظهر مدى استخفافها بالناس وبشرع الله بانتهاكها حرمة المساجد واعتدائها على المصلين الركع السجود، والنظر إلى أعمالها هذه يراها جميعها تصب في خانة واحدة هي محاربة الإسلام وأهله، ومحاربة كل من يرفع الصوت لإنكار جرائمها. والسلطة واهمة إن ظنت أنها بأفعالها المخزية هذه قادرة على إسكات صوت الناس، بل إنها بهذه التصرفات تسارع في كشف وجهها الحقيقي وتسارع في نهايتها مع الاحتلال.

إصرار على المصالحات ووعي على أجدية الثورات

بقلم: الأستاذ منير ناصر

بوقاحة فظة يُصِرُّ النظام التركي على السير ضمن خطوات الحل السياسي الذي رسمته أمريكا، فقد سارع النظام التركي خطوات التقارب مع نظام الإجماع، ساعياً لتنفيذ الحل السياسي عبر إيجاد فكرة القبول بالنظام المجرم وقبول التفاوض معه، من خلال التصريحات المتكررة حول وجوب التصالح والحوار معه، وأخيراً عقد اللقاء الثلاثي بين وزراء تركيا وروسيا والنظام المجرم، وكذلك التصريحات بعقد لقاءات أكثر على مستويات أعلى.

يأتي هذا الإصرار بعد سلسلة من المكائد التي ألحقها النظام التركي بثورة الشام وأهلها، فلقد كانت اتفاقيات أستانة المتعددة، وما لحقها في سوتشي

بوقاحة فظة يُصِرُّ النظام التركي على السير ضمن خطوات الحل السياسي الذي رسمته أمريكا، فقد سارع النظام التركي خطوات التقارب مع نظام الإجماع، ساعياً لتنفيذ الحل السياسي عبر إيجاد فكرة القبول بالنظام المجرم وقبول التفاوض معه، من خلال التصريحات المتكررة حول وجوب التصالح والحوار معه، وأخيراً عقد اللقاء الثلاثي بين وزراء تركيا وروسيا والنظام المجرم، وكذلك التصريحات بعقد لقاءات أكثر على مستويات أعلى.

يأتي هذا الإصرار بعد سلسلة من المكائد التي ألحقها النظام التركي بثورة الشام وأهلها، فلقد كانت اتفاقيات أستانة المتعددة، وما لحقها في سوتشي



بل لا بد من السير ضمن خطوات عملية من شأنها أن تحقق هدف استعادة قرار الثورة، حيث إن هذا الهدف لا بد له من عمل جماعي، وأي عمل جماعي يبدأ بفرد أو عدة أفراد يدركون أهمية استعادة القرار، ويشعرون بالخطر المُحدق الذي يحيط بالثورة نتيجة سلبها قرارها، فيتحرك أو يتحركون لجمع الناس من مثلهم، ليتوافقوا على رسم مسار الثورة بما تشكل لديهم من وعي على أجدية الثورة.

هذه الخطوات العملية يجب أن يكون نبراسها ومستندتها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، فإن هذا الأمر من الله سبحانه وتعالى يجب أن يعمل به ضمن ميزان مستقيم يميز بين الصادق وبين الكاذب، فليست الخطوات المطلوبة مجرد عملية تجميعية دون أسس واضحة، أو دون تمحيص دقيق لمن هو أهل لأن يكون جزءاً من خارطة الطريق لاستعادة القرار.

ويجب أن لا يغيب عن الأذهان ولا بأي حال بأن النصر الذي نرنو إليه هو من عند الله الواحد الأحد، وهو سبحانه قد حذرنا من حبس النصر، وفقد ولايته حال الابتعاد عن الصادقين والميل نحو الظالمين، فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَزْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: ١١٣]

وطهران والرياض، نتج عنها تسليم مناطق شاسعة للنظام المجرم بدءاً بمدينة حلب ومدينة درعا، ثم طريق أنطستراه حلب دمشق وما يحيط به من مدن وقرى في مطلع عام ٢٠٢٠م.

هذا التاريخ من الخذلان والمكر بثورة الشام، وما رافقه من الإمساك بزمام قادات الفصائل والحكومات الوظيفية، جعل النظام التركي يشعر بقدرته على السير أكثر ضمن خطوات الحل السياسي، حتى إن وزير الخارجية التركي اعتبر أصوات الناس التي خرجت ترفض تصريحاته أنها قلة ترفضها انطلاقاً من مصالحها الشخصية، كذلك جعل النظام التركي لا يأبه بأصوات الرفض، ويستمر بتصريحاته، ويؤكد أنه سيكون لقاء جديد في أواسط الشهر الأول من عام ٢٠٢٣م.

ومن عجيب التطويل، وغريب التبرير أن يُقال إن النظام التركي يسعى للتقارب مع النظام المجرم بحثاً عن مصالحه، أو لتحقيق مكاسب انتخابية، فما الذي يملكه النظام المجرم المتهاكك حتى يعطيه النظام التركي، سواء من حيث المصالح أو لدعم العملية الانتخابية؟ ثم كيف يفسر كل عمليات التسليم السابقة التي ما كان ليحصل عليها النظام المجرم لولا الاتفاقيات السياسية في أستانة وسوتشي؟! إن سنوات الثورة التي قاربت على الاثني عشر عاماً

كيف وفرت الخلافة ملاذاً للاجئين وحمتهم

بعد طرد اليهود من إسبانيا عام ١٤٩٢م، أمر الخليفة بايزيد الثاني بقبولهم للجوء إلى الخلافة العثمانية، حتى إنه أرسل سفناً إلى إسبانيا لجمعهم. وصل ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ واستقروا بشكل رئيسي في إسطنبول وسالونيك. في سبعينات القرن الخامس عشر الميلادي، فر النصارى الموحدون (الذين أنكروا التثاوث) من اضطهاد إخوتهم وتم منحهم ملاذاً في الأراضي الإسلامية. بعد الغزو الروسي لشبه جزيرة القرم عام ١٧٨٤ والقوقاز عام ١٨٦٤، جاء المسلمون الذين يعيشون في هذه المناطق إلى الأناضول إما عن طريق السفن أو الطرق البرية. وفي القرن الثامن عشر، فر الروس القوقاز إلى الخلافة بسبب الاضطهاد على أيدي الكنيسة الأرثوذكسية المقيمة في مدينة باليكسير. نُقل ما يصل إلى ٢٠٠ ألف روسي قيصري عن طريق السفن إلى إسطنبول بين ١٩١٧-١٩٢١، بعد أن عارضوا الثورة البلشفية وفروا من الحرب الأهلية اللاحقة؛ وتم توطينهم في البداية في مخيمات اللاجئين قبل نقلهم إلى منازل ومبانٍ دائمة. كتب المؤرخ ستانفورد شو في كتاب "يهود وأتراك وعثمانيون: من القرن الخامس عشر إلى القرن العشرين": "كانت الإمبراطورية العثمانية على مدى قرون توفر ملاذاً آمناً للاجئين اليهود من أوروبا. الهجرات واسعة النطاق لليهود من إسبانيا والبرتغال ودول أوروبية أخرى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر معروفة جيداً... ومع ذلك، فإن تحركات السكان اليهود فيما بعد إلى الإمبراطورية العثمانية أقل شهرة. ومع ذلك، على مر السنين، استمر العديد من اليهود الأوروبيين بشكل فردي أو في مجموعات صغيرة في الاستقرار في المناطق الخاضعة للسيطرة العثمانية لأسباب سياسية أو اقتصادية أو دينية. في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ازداد مرة أخرى تدفق اللاجئين اليهود إلى الأراضي العثمانية المتقلصة". لقد أصبح كرم الخلافة العثمانية في زمن المجاعة الكبرى بأيرلندا عام ١٨٤٥ موثقاً جيداً. في مساعدة الآخرين، لخص الخليفة عبد المجيد الأول، الرد الإسلامي بكلماته "أنا يجبرني ديني على مراعاة قوانين الضيافة". المسلمون لديهم بالفعل مفهوم راسخ عن العمل الخيري غير الأثني دون أي مكسب مادي (الصدقة). ما نحتاجه في عصرنا الحالي هو رفع مستوى هذه العقلية وتطبيقها على المستوى السياسي للدولة بحيث يمكن رعاية ملايين اللاجئين في العالم اليوم والسماح لهم بالاستقرار في الأراضي لحمايتهم. وبذلك، لا تقوم الأمة بواجبها تجاه بقية البشرية فحسب، بل تُظهر أيضاً للعالم عدالة الإسلام.

حكامنا في ظل الديمقراطية مطية للاستعمار

بقلم: الأستاذ خبيب كرباكة*



انطلقت ثورة "الشعب يريد إسقاط النظام" من تونس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ - ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وسرعان ما انتشر لهيبها في ليبيا واليمن ثم مصر وصولاً إلى الشام. ثورة على الأنظمة الجبرية القهرية الحارسة للاستعمار الغربي الغاشم الذي أجهز على دولة الخلافة في بداية القرن المنصرم، وأقصى الإسلام عن الحياة والتشريع والحكم، واستبلة المسلمين واستعبدهم وأراد جعلهم ركوباً ذلواً، فقيدهم بحكام عملاء حفظوا مصالحه وأنظمتهم المفلسة التي ركزت نفوذه على البلاد والعباد.

ولم يتوقف الغرب وخذامه عن محاولات إفسال الثورات وسرقتها وحرفها عن مسارها واختراقها وتأسيس الشعوب من التغيير، عبر التضليل الممنهج، والترويج لأهداف زائفة كفكرة الإبقاء على النظام والاكتماء بمجرد تغيير وجه الحكام.

فمرة أخرى، يؤكد الوسط السياسي في تونس أنه مرتين للخارج وأنه لا علاقة له بالثورة إلا من باب استعمال شعاراتها للحصول على بعض القبول الشعبي، ثم لتحقيق مصالح الغرب، وأن من يصل إلى الحكم تحت سقف الديمقراطية لن يكون إلا مطية لتمرير أجنداث الغرب، كائناً من كان.

فبينما يصل سفراء الدول الاستعمارية ويجولون بين مختلف الوزارات ومنها وزارات يُفترض أن تكون سيادية، ليس آخرها زيارة سفير أمريكا إلى وزارة الداخلية في ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٣ بغرض التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وبينما تغيب الحكومة في كبرى الملفات، على غرار ملفات الأمن المائي والغذائي والطاقي ذات العلاقة المباشرة بعجز الميزان التجاري، بل تعجز إلى حد الآن عن وضع حلول جذرية لملف النفايات أو مشكلة البنية التحتية المهترئة في المدارس والطرق أو تفاقم ظاهرة قوارب الموت أو ظاهرة العنف داخل الملاعب أو أسباب تعثر الثورة الرقمية، ويكفي لنشاهد الانبهار الحكومي بالحديث مع الأجانب عن الذكاء الصناعي مثلاً، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة لنندرك حجم الغباء السياسي المستدام الذي يحرك حكومة الرئيس.

وبينما يعجز اللسان عن وصف حالة الجاهزية الحكومية العجيبة للخضوع والارتهان والتفريط في مقدرات البلد وثرواته وفي مقدمتها الثروة البشرية من الأدمغة المهاجرة، نجد الرئيس قيس سعيد يُكرس حالة البطالة الاقتصادية والعبث السياسي.

فعلى الصعيد الاقتصادي: فإن المتابع لتصريحات الرئيس، يجد أنه يستعمل بعض العناوين الصحيحة المغربية، من قبيل التعويل على الذات وعلى مواردنا الطبيعية، ولكن دون أية مضامين وإجراءات عملية على أرض الواقع تُجسد تلك الشعارات وتحقق سيادة تونس على ثروتها. بل تسير الحكومة بالتوازي مع الخطاب الشعبوي في تبني نهج الحكومات السابقة نفسه في تعبئة موارد الدولة، والخيار الرأسمالي الليبرالي نفسه في الاقتصاد، وفي تمكين الشركات البترولية الأجنبية من رخص الاستغلال، مع أن الجميع يدرك عجزها عن الهرب من ليهب ارتفاع معدلات التضخم التي يمر بها الاقتصاد العالمي، بل عن مجرد التفكير في تغيير منوال التنمية.

أما على الصعيد السياسي: فإن العبث السياسي قد بلغ ذروته، فالقضاء الآن هو مجرد وظيفة يُجبر فيها القاضي على تصفية خصوم الرئيس خوفاً من تصفيته، لا بل تحول القضاء إلى مجرد جهاز تنفيذي للرغبات الرئاسية التي قد تنزل إلى مستوى الاجتماع مع رئاسة الحكومة لتدارس موضوع أغنية شبابية

حول المخدرات تسببت في اعتقال بعض الطلبة والمطالبة بإخلاء سبيلهم على الفور.

من جهة أخرى، ورغم تراكم الملفات الحارقة المتعلقة بالأمن القومي على غرار مسألة الهجرة، والأمن المائي والأمن الطاقي وما يتطلبه ذلك من تنسيق إقليمي، يتجاوز الحدود الوهمية، بمنطق العلوم الجيولوجية التي تنتسب إليها رئيسة الحكومة، ومنطق الموارد والثروات الطبيعية التي لا تعترف بحدود ولا بسدود، وهو ما يفتح عيون وعقول الواعين على خيار الخروج من أقباص الاستعمار، على أمل تحقيق ما في قلوب المسلمين من رغبة في الوحدة على أساس الإسلام.

وأما على مستوى السياسة الخارجية: فإنه فضلاً عن تلك القبل الشهيرة التي حظي بها رئيس فرنسا ماكرون على كتفيه، فإن الارتاءات المشبوهة بين أحضان الإمارات والسعودية ومصر ثم أخيراً تطبيع العلاقات مع الطاغية بشار الأسد، انصياعاً وخضوعاً لرغبة أمريكا، كفيلة وهدها بترجمة حقيقة استعمال شعارات الثورة من أجل التمكين للثورة المضادة، ولقتل الرغبة في التغيير لدى الشعوب وخاصة على أساس الإسلام، ما جعل طاغية الشام الذي قتل وشرد أبناء شعبه يثني على الرئيس قيس سعيد بعد تأكيده على أن تونس كانت منصة لنشر الفكر الظلامي في المنطقة العربية.

ونقول هنا، إن الرجال مواقف، وإن التاريخ لا يرحم، ولذلك نذكر سيادة الرئيس الذي هرول إلى لقاء ابن سلمان وجزائر الشام في السعودية، ورفع من هناك شعار رفع التحديات، بتصريحه للجزيرة يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ تعليقا على زيارة ابن سلمان إلى تونس، حيث قال: "ما دام الشعب التونسي الحر يرفض زيارة ابن سلمان إلى تونس، على الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي أن يُنصت إلى شعبه قبل أن يفتح ذراعيه من أجل مصالح ظرفية. فالمبادئ لا تشتري ولا توزن ببراميل النفط".

فهل كان الرئيس يمارس التقية يومها أم أن المبادئ قد تم شراؤها بما هو أقل من براميل النفط؟! في الأثناء، تحاول المعارضة الديمقراطية المتشعبة بالثقافة الغربية توسيع دائرة الاتصال بالدوائر الأجنبية، عسى أن تحظى بدعم مشروع يعيدها إلى الحكم من بوابة انتصار الديمقراطية، حيث يقدم كل طرف نفسه أنه خير ضامن للديمقراطية في تونس، عملاً بمقولة أبي نواس في الخمر: ودأوني بالتي كانت هي الداء!

وهكذا، يتسابق الوسط السياسي في تونس حكاما ومعارضة على تقديم البلاد على طبق من ذهب للاستعمار، كل حسب جهة ولأه، والضحية في هذا كله هو الشعب.

ختاماً، ما يجب لفت انتباه الجميع إليه، حكاما ومحكومين، هو أن هذا النظام الفاسد هو الخطر الداهم بل الجائئ على صدورنا منذ إنشاء ما يسمى بدولة الحدائث، وأنه مستعد من أجل بقائه أن يغير جلده ألف مرة، ويضحى بأكباش الفداء كبشا تلو الآخر، فتتم إقالة أعضاء الديوان الرئاسي والوزراء ورؤساء الديوان والولاة والمعتمدين وكل من تجب التضحية به لبقاء النظام، وبقاء الرئيس وجها مزيناً للنظام، كما أعلنتها صراحة حزب التحرير منذ أول يوم، بل قبل وصول قيس سعيد إلى الحكم. فهل من معتبر؟ وهل من ملتحق بقافلة الخلافة قبل فوات الأوان؟ أم أننا سننتظر أن ينطق أحدهم فيقول: "غلطوني"!

ألا هل بلغت! اللهم فاشهد

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

تتمة: إزالة كيان يهود قرار رباني يجب على الأمة الإسلامية تنفيذه

حيث حُصرت في الإطار الوطني، الذي وصل بها إلى مستوى لا حدود له من السقوط والانحدار، في ظل سلطة تقدر التنسيق الأمني (العمالة) مع الاحتلال، وفصائل متصارعة لا تملك أي مستوى من الرؤية السياسية، فضلاً عن فقدانها لقرارها كونها مرتبطة في وجودها وتحركاتها بأنظمة العمالة والخيانة المحيطة بـفلسطين المفرط منها والممانع.

بالرغم من كل ما يتمتع به الكيان من إمداد بأسباب الحياة والقوة من القوى الغربية، وبالحماية والحراسة من الأنظمة الحاكمة في بلاد المسلمين، إلا أنه لا يزال يعيش عقدة الفناء، ولدى قيادته وسكانه إدراك جماعي بعدم شرعية وجودهم على هذه الأرض المباركة، وكل محاولات البحث والتنقيب عن أدلة لإقناع ذاتهم، ومن ثم إقناع العالم بأحقيتهم بالأرض بآيات بالفشل، وبتأوتو يتحسسون رؤوسهم، ويعدون أيامهم، حتى إن الكثير من قادتهم ونخبهم الفكرية والسياسية أعلنوا عن خشيتهم ألا يتمكن كيانهم من الوصول إلى عقده الثامن.

إن حتمية زوال كيان يهود لا تخضع للنقاش والتأويل، فقد قرر القرآن الكريم ذلك متوعداً يهود بالفناء ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾، وما هي إلا مسألة وقت حتى يقع هذا الوعد ويتحقق، فمهما تجبر يهود وتغطرسوا، فإن كل يوم يمر عليهم يقربهم إلى حتفهم، ويتوقف الأمر على مدى تشكل القناعة لدى الأمة الإسلامية بمسؤوليتها عن تحقيق هذا الوعد، ولا شك بأن هذه القناعة متوفرة في تيار عريض في الأمة الإسلامية،

والمحافظة عليها وعدم التفريط بها. ونحن على يقين، والإيمان يملأ قلوبنا بأننا سنعيش قريباً وعد الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا﴾، والله نسال أن نكون من شهود وجنود يوم النصر الموعود ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين)

تتمة كلمة العدد: نكبة فلسطين أسبابها وتداعياتها وسبيل الخروج منها

هي تولية قضية فلسطين مسرى الرسول الأعظم ﷺ للكفار يقسمونها كيفما شاءوا، والنكبة أن ترى عموم المسلمين لا يدركون طريق تحريرها حتى يومنا هذا، ولعل مؤتمر القمة العربية الذي عقد في جدة، واستقبال الجزائر بشار كزيم عربي مرحب به في حظيرة بني يعرب مؤخرًا، شاهد على حجم النكبات التي تعاني منها والتضليل، وشاهد على محاولة طي ملف نكبة فلسطين، وملف نكبة الشام التي فاقت في حجمها أي نكبة أخرى أمت بالمسلمين في العصر الحديث.

أما الخروج من هذه الأزمة الخائفة والنهوض من هذه النكبة التاريخية، فلا يتأتى إلا بإرجاع القضية الفلسطينية إلى صعيدها الأصلي وهو الصعيد الإسلامي، ونبد ما سوى ذلك من أصعدة فلسطينية أو عربية أو دولية، فكلها سراب خادع، واستنزاف للطاقت من غير طائل.

ويكون حل هذه المعضلة بوقف العمل بمصطلح "نكبة فلسطين"، وتبني مصطلح "نكبة المسلمين"، ووقف العمل بمصطلح "حق العودة" وإشاعة مصطلح "تحرير فلسطين"، والعمل مع العاملين لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ومبايعة إمام للمسلمين جميعاً، يطبق شرع الله في الداخل، ويحمل الإسلام إلى العالم في الخارج. وسيكون من أولى أولوياته قرار تحرير فلسطين والأقصى وباقي بلاد المسلمين المغتصبة، ومن ثم إعادة اللاجئين والنازحين والمهجريين قسراً والمهاجرين طوعاً إلى بيوتهم وممتلكاتهم، وتعويضهم عن الخسائر الفادحة التي لحقت بهم في الدماء والأموال وغير ذلك. وما ذلك على الله بعزيز ■

يوماً بعد يوم تعقيدا ويزداد الكفار عليهم شراسة، وما نكبة الروهينجا وسوريا والسودان وليبيا وغيرها منكم ببعيد.

وكان من أعظم التداعيات لنكبة فلسطين أن تسلم القضية لأهل فلسطين عبر إنشاء منظمة التحرير عام ١٩٦٤م، والتي أعلنت فيما بعد كمثل شرعي ووحيد للفلسطينيين عام ١٩٧٤م، وازدادت النكبات وتوالى التداعيات حتى أصبحت من أعقد قضايا العالم، بعد أن نُكبتنا من قبل بمهزلة حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧م، ثم اتفاقية أوسلو التي أعادت بعض القيادات المستسلمة إلى غزة وأريحا أولاً، ثم رام الله وباقي المدن الفلسطينية الأخرى، وما عرف فيما بعد بالسلطة الفلسطينية، ثم انفصال غزة عام ٢٠٠٧م، ولا زالت فصول المسرحية مستمرة حتى يومنا هذا، وما خطاب عباس في الأمم المتحدة مؤخرًا إلا مؤشر صارخ على ذلك، والقرارات الكثيرة التي اتخذتها تلك العصبة الدولية لم تجد نفعا للقضية، بل ساهمت في تعمييقها وتعقيدها، وكما قال الشاعر عن قرارات مجلس الأمن: "أما قراراته حبر على ورق إلا قرارا (إسرائيل) ينتصر".

وخاتماً نقول إن نكبة احتلال يهود فلسطين هي نكبة أمة إسلامية وليست نكبة شعب بعينه، وهي وليدة النكبة الكبرى، نكبة ضياع الخلافة، وإن تاريخنا القديم والمتوسط في فلسطين يشهد أن الأمة قادرة على استعادتها كما فعلت من قبل مع الصليبيين والتتار في أزمنة عمر بن الخطاب وقطرز وصلاح الدين. فالنكبة هي في حكام عملاء مطيعين تخلوا عن فلسطين، والنكبة أن يترك أهل فلسطين وحدهم في المواجهة، والنكبة

الرجل والمرأة مساواة أم تمايز؟

بقلم: الأستاذة غادة عبد الجبار (أم أواب) - ولاية السودان

أصبحت "المساواة بين الجنسين" علامة دولية للحضارة والتقدم، ومقياساً لمدى معاملة الدول لنسائها، كما ينظر الكثيرون إليها على أنها وسيلة لا جدال فيها لتمكين جميع النساء، وتحسين نوعية حياتهن، والنهوض بتنمية الشعوب! وبالرغم من ذلك فبعد مرور عقود لجهود الحضارة الرأسمالية الغربية لتعزيز قضية المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، لا تزال المشكلات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تواجه النساء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المرأة الغربية تزداد كما ونوعاً يوماً بعد يوم، بل وتتعمق.

إن فكرة المساواة أي التماثل المطلق بين الرجل والمرأة هي فكرة علمانية، نشأت في الغرب وتبنتها الأمم المتحدة، أداة الغرب، لتقنين وشرعنة، بل وعولمة الحضارة الرأسمالية، واستخدمت الحركات النسوية للتبشير بذلك والتي استندت إلى فكرة أن المرأة مضطهدة بسبب جنسها فيجب إحداث تغيير في العلاقة بين الجنسين، ورفض مبدأ التمايز واختلاف التكوين بين الجنسين، الذي تقره أحكام الإسلام الخاصة بالمرأة والأسرة، فلا سلطة أبوية في الأسرة، وبالتالي لا قوامة ولا ولاية للأب، وتعتبر ذلك تسلطاً وتبعية، كما تهاجم أحكام الميراث، وتعدد الزوجات وغيرها من الأحكام الشرعية التي أتت من الذي خلق الذكر والأنثى.

ولطغيان القيم المادية في الحضارة الغربية ينظر للمرأة في إطار المنفعة، والأدوار الاقتصادية على حساب القيم الأسرية التي يشكل دور المرأة فيه الأساس، والعمل بالأجر على حساب القيم الأخلاقية، ما جعل كل المعالجات الغربية تنظر لحقوق وواجبات المرأة خارج السياق الاجتماعي، فأدى ذلك لتغيير مفهوم الأسرة والمرأة والأم، والحاجة إلى تعاريف جديدة تنسّف كل ما تعارفت عليه المجتمعات البشرية، سعياً لتقوية مركز المرأة والإحلال بحقوق الرجل والغائها.

كانت البداية لهذه الحركة الأنثوية المتطرّفة هو الاستقلال التام للمرأة عن الرجل، وممارسة حياتها كما تشاء، وانتهت إلى ما يُسمى بالعلاقات الجندرية، حيث يتساوى الجنسان (لا رجولة، ولا أنوثة)، بل رأت أنّ الأمومة تزييف كاذب لوعي المرأة، ويمكن تأجير الأرحام أو التلقيح الصناعي لإنجاب الأطفال، فهي بذلك تتنكر للخصائص التكوينية والإنجابية للمرأة سعياً لمساواتها بالرجل!

ونظرة لكل معاهدات الأمم المتحدة للمرأة بلا استثناء نجد أن فكرة المساواة هي الأساس، ويظهر ذلك في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي تفرض على بلاد المسلمين رغم أنه معلوم حتى في الغرب أن أساس نشأة هذه الاتفاقيات من نساء متطرفات أمثال هيلين سولينجر، ونانسي ليمان وغيرهما اللاتي أصدرن بياناً عام ١٩٧١ نهن: "لقد روج علينا الرجال فكرة الزواج، ونحن الآن نعلم أن مؤسسة الزواج هي التي أفشلتنا وعلمنا أن نعمل على تدميره". ومثلهن روبن مورغان التي وصفت الزواج

بأنه ممارسة تشبه الاستعباد وقالت: "لا يمكن أن ندمر عدم المساواة بين الرجال والنساء إلا بتدمير الزواج". وهذه العقلية المجنونة المسعورة انطلقت الدعوات النسوية في الغرب وهيمنت على خطاب المنظمات الدولية التي قننتها باتفاقية سيداو.

إن ثنائية الذكر والأنثى هي إحدى نواميس الكون، التي بها ينتظم الكون وتنتظم حركة الحياة فيه، وهي مبنية على التكامل والتوافق، لا على التقابل والتنافر، والله سبحانه وتعالى خلق الخلق جميعاً وفقاً لهذه الثنائية، فقال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنَ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ل يبقى كل زوج من هذه الأزواج مُتَقَرِّباً إلى روجه فيشعر دائماً بالنقص في ذاته والعوز إلى غيره. فهذه الثنائية (الذكر والأنثى) ليست مجرد ظاهرة كونية أو جسدية فحسب، بل هي أمر عقدي يجب الإيمان به وبما تحتويه من دلالات وإشارات.

وقد شاء الله تعالى أن يكون الذكر والأنثى مختلفين ليقوم كل جنس منهما بالدور المنوط به والذي يتناسب مع طبيعته وتكوينه، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة فقال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾. والواقع المحسوس أن ملايين الخلايا توضع لنا تلك الحقيقة الناجمة بين الذكر والأنثى: خلايا الدم وخلايا العظم، خلايا الجلد وخلايا الشعر، خلايا المخ، كل هذه الحقائق تُبْنِئنا بأنه: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾. مما سبق يتضح جلياً أن فكرة المساواة المطلقة بين الجنسين هي فكرة علمانية تدعو إلى تحلل المرأة من القيود الشرعية، واتخذت ذريعة للقضاء على التكاليف الشرعية، ويترتب على ذلك آثار مدمرة أهمها ضياع حقوق المرأة والرجل التي قامت على أساس التمايز بينهما وفق ما شاء خالقهما العليم في القوامة، والعصمة وحق الطاعة على زوجته، وضياح حقّه في الميراث، ونحو ذلك من الحقوق التي أقرتها أحكام الإسلام، مراعية في ذلك مصلحة المرأة والرجل والأسرة والمجتمع.

ونتيجة لضياع الحقوق الشرعية للمرأة والرجل ضاعت حقوق الأبناء في وجود أسرة مُستقرّة ينعمون في ظلها برعاية الأمّ وحنانها، وبكّر الأب وكدحه، فَيُنشِئُونَ جِلاً صالحاً نافعاً لنفسه ومجتمعه كما كان الأمر في مجتمعات بلاد المسلمين.

وبتطبيق مساواة المرأة بالرجل تتولّى المرأة الولايات العامة التي حذرنا منها رسول الله ﷺ: ﴿لَنْ يُغْلِبَ قَوْمٌ وَوَأُوَّاءُ أُمَّهُمُ امْرَأَةٌ﴾. والكارثة الكبرى لا قدر الله هي إقصاء الدين عن الحياة والاستعاضة عنه بقوانين وضعيّة تُخالف الشريعة وتهدم ثوابتها وقيمها بدعاوى المساواة، ويتم بذلك تغريب المجتمع في بلاد المسلمين ومسحه ليصبح مجرد صورة من المجتمعات الغربية فيفقد هويته.

هذا غيض من فيض من آثار فكرة المساواة بين المرأة والرجل، وإنا نسال الله سبحانه أن يزيل خبثها عنا بتطبيق النظام الاجتماعي في الإسلام في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة القائمة قريباً إن شاء الله ■

قتيلان وجرحى بعد قمع الشرطة

تظاهرة ضد تدمير مساجد في إثيوبيا



(عربي ٢١، السبت، ٧ ذو القعدة ١٤٤٤هـ، ٢٧/٥/٢٠٢٣م) قتل شخصان وأصيب عدد آخر من المتظاهرين المسلمين، خلال فض الشرطة الإثيوبية مظاهرة حاشدة انطلقت الجمعة ضد تدمير مساجد في إطار مشروع تقوم به الحكومة. واندلعت صدامات في محيط مسجد أنوار في شمال العاصمة الإثيوبية بعدما نزل مسلمون إلى الشارع بعد صلاة الجمعة. وكتب الموقع الإلكتروني لشبكة "فانابيسي" أن "شخصين جرحا في اضطرابات في منطقة تعرف باسم غاس تيرا، توفيا بعد نقلهما إلى المستشفى لتلقي العلاج". وأضافت الشبكة نقلا عن الشرطة أن أربعة متظاهرين و٥٢ شرطيا جرحوا في الصدامات. وأكد شاهد في مسجد أنوار لوكالة فرانس برس طالبا عدم كشف هويته أن المصلين أطلقوا شعارات مناهضة لمشروع مركز كبير يسمى "شيفر سيتي" وللحكومة. وقال: "بعد صلاة الجمعة بدأ الناس يهتفون بشعارات من أجل وقف تدمير مساجدنا"، موحيا أن "قوات أمنية كبيرة وصلت وعند بلوغها أبواب المسجد غضب الناس وقاموا برشقها بالحجارة والأحذية". وتابع أن رجال الشرطة "أطلقوا بعد ذلك الغاز المسيل للدموع والرصاص في الهواء". ودعا المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في أديس أبابا إلى بدء ملاحقات بعد ما اعتبره "ردا غير دستوري وغير إنساني" من جانب قوات الأمن ضد المسلمين "الذين يدافعون سلميا عن حقوقهم". وأطلقت السلطات الفيدرالية ومنطقة أوروميا العام الماضي مشروعاً مثيراً للجدل يسمى "شيفر سيتي" ويقضي بدمج ست بلدات تحيط بالعاصمة في قوس غربي واسع. وفي هذا الإطار، تدمر السلطات منذ أشهر عددا من المباني والمنازل والمساجد التي تعتبرها مبنية بشكل غير قانوني.

كتلة الوعي تشارك في وقفة احتجاجية ضد سياسة الاعتقال السياسي

شاركت كتلة الوعي الطلابي لحزب التحرير في جامعة بوليتكنك فلسطين يوم الأحد في وقفة احتجاجية دعت إليها بعض الأطر الطلابية على إثر استمرار اعتقال بعض الطلبة من الجامعة وتحويل بعضهم إلى سجن أريحا سبب السمعة. وقد ألقى الكتلة كلمة حول استمرار أسلوب الاعتقال واستمرار الاستبداءات لمقررات الأجهزة الأمنية، جاء فيها تساؤلات عدة، منها: أولاً: لمصلحة من يتم اعتقال الطلبة؟ ومن هو المستفيد من تكميد الأفواه؟ وهل أصبح صوت الطالب في الجامعات يهدد "الأمن القومي لفلسطين" ليصبح الاعتقال السياسي عادة ونهجاً سياسياً في كل لحظة وحين؟ ثانياً: ألا يكفي أن الاحتلال جاثم على صدورنا باعتقالاته وإبعاداته عن الأقصى لكل من يطالب بتحرير وتطهير فلسطين والأقصى أولى القبليتين؟ أم أنه تبادل للأدوار في لعبة الاعتقالات والمحاكمات؟ ثالثاً: أليس من المفيد والمخزي أن يُعتقل الطالب الجامعي لأنه فقط يخالف سياسات السلطة أو لأنه يكتب منشوراً لا يروق للأجهزة الأمنية أو لأنه ينكر المنكر عليها أو لأنه يملك السلطة أو لأنه يرفض خيانتها وانبطاحها السياسي؟ ثالثاً: أليس من الأولى ملاحقة الفاسدين، والمجرمين؟ أليس من الأولى ملاحقة اللصوص الذين يسرقون البلاد ليلاً ونهاراً، بدلاً من ملاحقة طالب جامعي؟ رابعاً: ألا تعلم السلطة ومن خلفها أن من نشأ على العقيدة الإسلامية، ومن تخرج من مساجد الله، ومن حفظ القرآن وتجدرت فيه مفاهيم الإسلام، لا تلين له قناة ولا تضعف له عزيمة، حتى لو علق السيف فوق الرقاب؟

ارتياح في كيان يهود من تغيير المناهج الدراسية المصرية في عهد السيسي

تحدث تقرير لكيان يهود عن حالة من الارتياح لدى محافل الكيان من التغييرات والتحديتات التي طرأت على الكتب المدرسية المصرية، في الوقت الذي يحكم مصر فيه عبد الفتاح السيسي. وذكر تقرير صادر عن معهد مراقبة السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي أنه "رصد في نظام التعليم المصري، وجود تحسينات كبيرة في المواقف تجاه اليهود واليهودية في الكتب المدرسية المنشورة حديثاً... وأوضح المعهد وهو منظمة غير حكومية ترافق محتوى الكتب المدرسية في كيان يهود والشرق الأوسط، وحول العالم، أن التقرير يسلط الضوء على واقع متغير؛ حيث إن مصر بصدد عملية إصلاح سنوية لمنهجها المدرسي الوطني، والتي بدأت في عام ٢٠١٨م وستنتهي في عام ٢٠٢٣م. وبحسب المعهد، أنه ولسوء الحظ فإن "التغيير في مصر تدريجي، وهذا يعني أن الملايين من طلاب المدارس المتوسطة والثانوية لا يزالون يتعرضون للصور النمطية البغيضة والمعادية لليهود في موادهم المدرسية".

الاستنصار بالامة حق لأهل فلسطين ونصرتهم فرض

بقلم: الدكتور مصعب أبو عرقوب *

الإسلام سيبقى صامداً مهما تأمروا عليه

بقلم: الأستاذ محمد بن عبد الله

منذ مدة يكرر وزير العدل المغربي عبد اللطيف وهيبي والأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة تصريحاته المستفزة للمسلمين، يشرح فيها ما يعمل عليه بجد في وزارته في إطار القانون الجنائي الجديد المقترح، للدفع بما يسمى الحريات الشخصية وتقنينها وحمايتها، وتغيير مدونة الأحوال الشخصية التي تنظم أمور الزواج والطلاق، بل وصل الأمر به أن تجرأ على الطعن في أعراض النساء واللمز بأن معظم أهل المغرب أبناء سفاح! والمقصود بالطبع من التغيير الذي يدعو إليه هو حصر حرية الفسق مثل الزنا المسمى (العلاقات الرضائية) وحرية الإجهاض، وإلغاء تجريم الإفطار العلني في رمضان. ومن يتابع مقاطع الفيديو المنتشرة له على الإنترنت يلمس بوضوح نبرة التحدي الظاهرة في كلامه واستعداده كما يقول للدخول في معارك واستعداده لتحمل الانتقاد بل والسباب في سبيل تنزيل الأفكار التي يؤمن بها ويدعو لها.

إن استمرار هذا الوزير في منصبه رغم تصريحاته المستفزة والصادمة، ورغم الضجة التي أثارها مسابقة المحاماة التي أشرفت عليها وزارته وما شابها من فساد كبير، كل هذا يشير بوضوح إلى أن ما يقوله ليس من بنات أفكاره ولا اجتهاداً خالصاً منه، بل إنها سياسة رسمية اختير لها هذا الوزير كي يكون ناطقاً باسمها وبالون اختبار لقياس ردات فعل الناس ومدى استعدادهم لتقبل التغييرات المقترحة.

إن كل مطلع على واقع الناس يعلم أن الإسلام متجذر في أعماق أعماقهم، ولا يزال هذا الأمر يظهر بوضوح في كل الدراسات التي تقوم بها مؤسسات الدولة، ولذلك فإن الحكام يعلمون علم اليقين أن مشاعر الناس لا تزال إسلامية رغم كل المسخ الفكري الذي يمارسونه عليهم منذ عقود سواء في التعليم أو الإعلام أو الفضاء العام أو غيره من الميادين. لكنهم هم وأسيادهم في الغرب من ورائهم لا يبأسون ولا يتوقفون عن مخططاتهم الشيطانية لإفساد الناس بالخدعية أحياناً، وبقوة القانون أحياناً أخرى. لكنهم يعلمون أن القانون وحده لا يكفي لتغيير أفكار الناس ومشاعرهم، لذلك فهم يحاولون الترويج لأفكارهم المسمومة بتقليدها بشعارات براقعة خادعة كالحرية أو حقوق المرأة أو حقوق الطفل «لياً بالسنة وطغناً في الدين».

إن آخر هم المسلمين في المغرب الذين يعانون من الفقر والبطالة والغلاء والتفاوت المجتمعي الفاحش، أن يُرفع الحظر عن الزنا، أو عن الإفطار منذ مدة يكرر وزير العدل المغربي عبد اللطيف وهيبي والأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة تصريحاته المستفزة للمسلمين، يشرح فيها ما يعمل عليه بجد في وزارته في إطار القانون الجنائي الجديد المقترح، للدفع بما يسمى الحريات الشخصية وتقنينها وحمايتها، وتغيير مدونة الأحوال الشخصية التي تنظم أمور الزواج والطلاق، بل وصل الأمر به أن تجرأ على الطعن في أعراض النساء واللمز بأن معظم أهل المغرب أبناء سفاح! والمقصود بالطبع من التغيير الذي يدعو إليه هو حصر حرية الفسق مثل الزنا المسمى (العلاقات الرضائية) وحرية الإجهاض، وإلغاء تجريم الإفطار العلني في رمضان. ومن يتابع مقاطع الفيديو المنتشرة له على الإنترنت يلمس بوضوح نبرة التحدي الظاهرة في كلامه واستعداده كما يقول للدخول في معارك واستعداده لتحمل الانتقاد بل والسباب في سبيل تنزيل الأفكار التي يؤمن بها ويدعو لها.

منذ مدة يكرر وزير العدل المغربي عبد اللطيف وهيبي والأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة تصريحاته المستفزة للمسلمين، يشرح فيها ما يعمل عليه بجد في وزارته في إطار القانون الجنائي الجديد المقترح، للدفع بما يسمى الحريات الشخصية وتقنينها وحمايتها، وتغيير مدونة الأحوال الشخصية التي تنظم أمور الزواج والطلاق، بل وصل الأمر به أن تجرأ على الطعن في أعراض النساء واللمز بأن معظم أهل المغرب أبناء سفاح! والمقصود بالطبع من التغيير الذي يدعو إليه هو حصر حرية الفسق مثل الزنا المسمى (العلاقات الرضائية) وحرية الإجهاض، وإلغاء تجريم الإفطار العلني في رمضان. ومن يتابع مقاطع الفيديو المنتشرة له على الإنترنت يلمس بوضوح نبرة التحدي الظاهرة في كلامه واستعداده كما يقول للدخول في معارك واستعداده لتحمل الانتقاد بل والسباب في سبيل تنزيل الأفكار التي يؤمن بها ويدعو لها.

إن استمرار هذا الوزير في منصبه رغم تصريحاته المستفزة والصادمة، ورغم الضجة التي أثارها مسابقة المحاماة التي أشرفت عليها وزارته وما شابها من فساد كبير، كل هذا يشير بوضوح إلى أن ما يقوله ليس من بنات أفكاره ولا اجتهاداً خالصاً منه، بل إنها سياسة رسمية اختير لها هذا الوزير كي يكون ناطقاً باسمها وبالون اختبار لقياس ردات فعل الناس ومدى استعدادهم لتقبل التغييرات المقترحة.

إن كل مطلع على واقع الناس يعلم أن الإسلام متجذر في أعماق أعماقهم، ولا يزال هذا الأمر يظهر بوضوح في كل الدراسات التي تقوم بها مؤسسات الدولة، ولذلك فإن الحكام يعلمون علم اليقين أن مشاعر الناس لا تزال إسلامية رغم كل المسخ الفكري الذي يمارسونه عليهم منذ عقود سواء في التعليم أو الإعلام أو الفضاء العام أو غيره من الميادين. لكنهم هم وأسيادهم في الغرب من ورائهم لا يبأسون ولا يتوقفون عن مخططاتهم الشيطانية لإفساد الناس بالخدعية أحياناً، وبقوة القانون أحياناً أخرى. لكنهم يعلمون أن القانون وحده لا يكفي لتغيير أفكار الناس ومشاعرهم، لذلك فهم يحاولون الترويج لأفكارهم المسمومة بتقليدها بشعارات براقعة خادعة كالحرية أو حقوق المرأة أو حقوق الطفل «لياً بالسنة وطغناً في الدين».

إن آخر هم المسلمين في المغرب الذين يعانون من الفقر والبطالة والغلاء والتفاوت المجتمعي الفاحش، أن يُرفع الحظر عن الزنا، أو عن الإفطار

فطلب النصرة والاستنصار لا توقعه الظروف ولا تقف أمامه الخطوب التي قد يغيرها الله بلمح البصر. وكما أن الأمة يجب أن تكون في دولة واحدة فإن قضية فلسطين لا يجب أن تبقى قضية أهل فلسطين وحدهم، وإنما يجب أن تعود قضية الأمة.

والأهم تتحرك وتستنفر لقضاياها فتتحرك الجيوش وتدخل الحروب ولا تقف ساكنة أمام انتهاك حقوقها واحتلال أرضها ومقدساتها.

ويكاد الأوروبيون والغرب يقاتلون على كل شبر من أرض أوكرانيا، فماذا لا تقاتل الأمة الإسلامية على أرض فلسطين؟! أتكون أوكرانيا أعز على الغرب من الأرض المباركة والقدس على المسلمين؟!

إن من حق أهل فلسطين الشرعي أن يطالبوا أمتهم بتحريك جيوشها، من حقهم أن يطالبوا دك كيان يهود بالطائرات، وسحقه تحت جحافل الجنود.

وإن الذي يمنع جيوش الأمة من نيل هذا الشرف العظيم هم الحكام الخونة، ومهمة الأمة الآن هي خلع هؤلاء الخونة، ومن يرتمي في أحضان الحكام الخونة شريك في الجريمة، ويريد تأييد هذا الاحتلال، فقضية الأمة هي في الانعقاد من الاستعمار، وتبدأ بخلع هؤلاء الحكام الخونة، فمتحرر الأمة وتتحرر جيوشها وتتحرر فلسطين وما ذلك على الله بعزيز، وإعطاء هذه الأنظمة الشرعية يورد الأمة وفلسطين المهالك، فبقاء هذه المنظومة من الحكام الخونة يضمن استدامة احتلال كيان يهود وحراسة أمنه.

إذاً من أجل الخروج من دائرة الذل والاستعمار والاحتلال للأرض المباركة لا بد من اقتلاع هذه الأنظمة، يجب اقتلاعهم وإلا حرقوا ما تبقى من بلاد المسلمين، فعلماء أمريكا في السودان البرهان وحميدي يحررون البلد الآن كما حرقها الأسد من قبل. وفي السودان وغيرها يطبعون مع كيان يهود والأسد وغيره من الأنظمة تحرسه، هذه هي المعادلة التي لا يجب أن تغيب عن أمتنا، لذلك فإن قضية الأمة قضية واحدة وهي اجتثاث هذه المنظومة وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وقضية فلسطين فرع عن قضية الأمة، وهي قضية عسكرية محضة وليست قضية قانونية أو سياسية أو دبلوماسية ولا قضية رواتب أو تمويل ودعم مالي، هي قضية عسكرية يَدُك فيها كيان يهود دكاً، ويسحق فيها سحقاً، ويتر ما علواً وتنبيرا، وتلك مهمة جيوش الأمة التي نستنصرها وننتظرها في بحاحات المسجد الأقصى

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في الأرض المباركة (فلسطين)

يقول المولى عز وجل: ﴿وَإِنْ اسْتَنْصَرْتُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ﴾، هذا كلام الله سبحانه وتعالى، فإذا طلب المستضعفون عون الأمة بغير أو مال لا يستنصرونهم فأعينوهم أيها المسلمون، فذلك فرض عليكم فلا تخذلوهم، أما إن كانوا بمثابة الأسرى كما هم أهل فلسطين فإن الأولوية معهم قائمة والنصرة لهم واجبة، حتى لا تبقى عين تطرف حتى تخرج الأمة إلى استنقاذهم... هذه هي الأحكام الشرعية التي يجب أن نتقيد بها كما تقيد بها الصحابة والفاطحيون، فاستنصار أهل فلسطين حق لهم، ونصرتهم واجب على الأمة الإسلامية.

وهكذا فعل صلاح الدين مع احتلال الصليبيين لبيت المقدس فكانت معركة حطين وكنسهم منها، وهكذا فهم قتل الأحكام الشرعية فجاء بجيش من مصر فانشقت جيوش الظلمة والخونة المتعاونين مع المغول والصليبيين والتحققت بجيشه فكانت عين جالوت، وكسر ظهر المغول وأخرجهم من بلاد المسلمين.

واليوم يأتي أبناء الشهداء إلى صلاة الجمعة بدون أبائهم، ويعودون إلى أمهاتهم النكالي وحيدتين، والجريمة وإن كانت من كيان يهود، الذي يقتل يومياً خيرة شباب فلسطين، فإن تكرار هذه الجريمة هي من فعل الأنظمة المطبوعة والمنسقة مع كيان يهود، ولولا تخاذل هذه الأنظمة وحراسها وتطبيعها مع يهود لما كان هذا التكرار اليومي لهذه المذابح، ولولا قمة العقبة وقمة شرم الشيخ والقمة التي سوف تليها لما كان هذا التكرار، فهم شركاء في الجريمة!

وعندما نطالب الأمة الإسلامية وجيوشها، أن يقوموا بواجبهم فذلك هو الواجب الشرعي المناط بهم، ولا يستسلم للواقع الذي تمر فيه أمتنا، فالحل واحد لكل الأمة، وسبب الأساة التي تعيشها الأمة وأهل فلسطين واحد وهو غياب دولة الإسلام ووجود الحكام الخونة الذين يقسمون الأمة ويشعلون الحروب ويحرقون البلاد خدمة لمصالح المستعمرين في بلادنا! فالواقع المرير الذي تعيشه الأمة لا يجب أن يكون مبطاً لاستنصار أهل القوة فيها سواء ولا قضية الأنظمة وإقامة الخلافة الموحدة للأمة أو استنصارها لتحرير الأرض المباركة.

فسيدينا محمد ﷺ عندما طلب النصرة من الأوس والخزرج وقد دارت بينهم حرب أهلية تدخل فيها يهود المكر، لكن الله سبحانه وتعالى أذن بالنصر، وفي تلك الظروف العصبية أقيمت دولة الإسلام الأولى بعد إعطاء الأوس والخزرج النصرة لمحمد

مشاكل المرأة لا يمكن أن تعالج من جذورها إلا بأحكام الإسلام

مخابرات هيئة تحرير الشام لم تراجع عن غيها رغم تصاعد الفعاليات الشعبية الراضة لممارساتها القمعية



لقد اتخذ الغرب من المرأة قضية واعتمدها في نشر حضارتهم ومفاهيمهم، خاصة في البلاد الإسلامية التي تتميز عنهم بوجود مفاهيم الإسلام متركة عند الأمة رغم وجود حكامها العملاء، الخاضعين لحضارة الغرب وتوصياته، بتوقيعهم على الاتفاقيات التي تخص المرأة، والتي تركز على عناوين مهمة وخطيرة تمهد لتحقيق النصر على أحكام الإسلام؛ لا بطرح العلمانية كبديل فكري ندا للإسلام، بل بحرب ضروس تستخدم فيها الجمعيات النسوية والحكام لتعديل الأحكام الشرعية لتتوافق حسب زعمهم مع العصرية والحداثة، مصوبين سهامهم السامة نحو المرأة المسلمة ودورها الأصلي وعفتها، ليتقنهم من أهمية دورها في حياة الأسرة والمجتمع. وتبعاً لذلك فقد تبنت الأمم المتحدة هذا الأمر كله وعقدت اتفاقيات عدة وإعلانات دولية تأخذ منها على سبيل المثال: الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" عام ١٩٧٩، الذي وافقت عليه الحكومة الانتقالية، هذه الاتفاقية المشؤومة التي لا تقل شؤماً عن وعد بلفور، فقد نصت المادة الثانية من هذه الاتفاقية على "إبطال القوانين والأعراف دون استثناء لتلك التي تقوم على أساس ديني واستبدال قوانين دولية بها"، وكذلك عقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية من أجل تكريس الاتفاقيات والعمل على تنفيذها وتحقيقها. لقد خدع الغرب العالم بشعارات مكررة مثل المساواة بين المرأة والرجل وما هي إلا دعوة مغرضة تريد إخراج المرأة المسلمة من خدرها الحصين ومخدعها الشريف بهذه الحجة لتكون كالمرأة الغربية: سلعة تجارية رخيصة ينتفعون بها في العمل والجنس؛ للربح والتريح!! إن هذا الخطر المحدق بالمجتمع وخاصة المرأة جراء التوقيع على هذه الاتفاقيات المسمومة وعلى رأسها اتفاقية سيداو يتم بأيدي من يحسبون علينا بوصفهم مسلمين، من الجمعيات النسوية المدعومة من الغرب الكافر المستعمر، والتي تروج لحضارته الفاسدة. فاشدنت الهجمة الشرسة التي تستهدف القيم الإسلامية المتعلقة بالمرأة، تقودها وتمولها السفارات الغربية، ويساعدها معظم وزارات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات للمرأة ومراكز للأبحاث ومؤسسات أهلية. وترفع جميعها شعارات خادعة براقعة، مثل حقوق المرأة وتمكين المرأة وحمايتها، والمحافظة على المرأة والطفل... وغيرها. والمدقق في أفكارها وأعمالها يجد أنها تستهدف الانقلاب على أحكام الإسلام وقيمه وإزالة ما تبقى منها في حياة الناس، فهي تعمل على تسميم أفكار المرأة بأفكار غربية تخالف الإسلام وقيمه الرفيعة، مثل الحرية الشخصية التي تجعل المرأة تخلع لباسها الشرعي وتختلط بالرجال اختلاطاً يخدم عفتها، وتمارس الزنا دون عقوبة، ودون حق لوليها في محاسبتها. ولقد نفذت هذه الهجمة الغربية إلى التعليم والإعلام والمحاكم والقوانين وسائر زوايا المجتمع، حسب مخططات الكفار المستعمرين. إن مشاكل البشرية عامة والمرأة بخاصة لا يمكن أن تعالج ويقضى عليها من جذورها إلا بأحكام الإسلام التي جاءت موافقة لما تحتاجه البشرية وتتطلع إليه من إشباع، فضبطها ووضع لها قواعد وحدوداً، حتى لا يكون هناك إفراط في الإشباع أو تفريط في الحدود. ولن يطبق الإسلام إلا دولة الإسلام؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. اللهم اخذل المتآمرين على المجتمعات في بلاد المسلمين.